

ضرائر الشعر

لابن عصفور الاشبيلي

نبيل محمد أبو عمشة

لم يكن يُعْرَف من هذا الكتاب إلى عهدٍ قريبٍ إلا ما نقله عنه عبد القادر البغدادي في الخزانة ، وشرح شواهد شرح الشافية ، وشرح أبيات مغني اللبيب ، ثم حاشيته على « شرح بانة سعاد » ، حتّى أُتيح له هذه الطبعة الجيدة التي قام عليها الأستاذ « السيد ابراهيم محمد » المدرس المساعد بكلية الآداب - جامعة عين شمس ، وصدرت في بيروت « دار الأندلس ١٩٨٠ » .

وقد أخرجته عن نسخة واحدة لا يُعرف حتّى اليوم غيرها ، وهي نسخة عبد القادر البغدادي التي نقل عنها ما نقل ، وقد ذكر في ختامها أنّه نقلها عن نسخة سقيمة محرّفة ، ودعا الله أن يبسّر عليه تصحيحها كما يسّر كتابتها ، ولكنّه فيما يظهر لم يتفرّغ لتصحيحها ، وإنّما كان يجتهد في تقويم بعض ما انحرف منها فيما نقله عنها من أقاويل في كتبه التي تقدّم ذكرها .

وأما منهج المحقّق في عمله في هذا الكتاب فقد بسطه في ختام مقدمته « ص : ٩ - ١٠ » بقوله : « وقد قمت بضبط الشواهد الشعرية وتخريجها ونسبتها إلى قائلها وشرح الغريب من ألفاظها ، والإشارة إلى اختلاف رواياتها إن تعلق ذلك بموضع الشاهد في البيت ، كما قمت

باستخراج النصوص التي أوردها المؤلف في كتابه عن النحويين واللغويين وغيرهم وحققت نسبتها إلى قائلها ووجودها في مظانها فيما أمكنني من ذلك ، كما قمت باستخراج الآيات القرآنية والأحاديث وأمثال العرب وما حكي من كلامهم والإشارة إلى ذلك في موضعه . وكذلك قمت بعمل تراجم للأعلام الذين أوردهم المؤلف في كتابه من الشعراء والنحويين واللغويين والقراء وغيرهم ممن تيسر لي العثور على تراجم لهم . وألحقت بالكتاب فهرس عامة للموضوعات والقوافي والأعلام والآيات القرآنية والأحاديث وأمثال العرب وكلامهم وأسماء الكتب التي وردت أثناء النص . فلعلني أصبتُ حظاً من التوفيق ، وعلى الله قصد السبيل .

ولاشك أنّ المحقق قد بذل بصدق غاية جهده للوفاء بهذا الذي أخذ به نفسه ، وكان الحظّ الذي أصابه من التوفيق كبيراً . فجاء عمله ، مع أنّه فيما يظهر باكورة أعماله ، عملاً جيداً في جملته ، وأعانته على ذلك معرفة بمصادر هذا العلم وأصوله واسعة ، وخبرة بأساليب أصحابها حسنة . ولعلني لا أغلو إذا ما قلت : إنّه يعلو على كثير مما نُشر في السنين الأخيرة في باب علم العربية .

ومع ذلك فقد رأيت وأنا أدرس هذا الكتاب مواضع ما تزال تفتقر إلى مزيدٍ من النظر ، وقد بدا لي في طائفة منها بدء ، كما رأيتُ في بعض ما علّق به المحقق على مواضع من الكتاب سهواتٍ ، فرأيتُ ألا أدع بيان ذلك ليرى فيه أهل هذا العلم رأيهم ، فكانت هذه المقالة . وقد ألحقتُ بها ثبثاً بما رأيتُه في كتاب الضرائر من خطأ مطبعي وما غلب على ظني أنّه من هذا الباب أيضاً .

وقد أعانني في تبين ما وقفت عليه من مواضع السقط والخلل في

الكتاب مانقله البغدادي في كتبه عن ابن عصفور في الضرائر، وعدة مانقله تسعة وسبعون موضعاً، ثم مافي كتاب ارتشاف الضرب^(١) لأبي حيان الأندلسي فيأني ألفيته قد اتكأ على كتاب ابن عصفور هذا اتكأً كبيراً في باب الضرائر من كتابه هذا حتى إنه ليشبه أن يكون تلخيصاً له وكثيراً ماتكون عبارته مطابقة لعبارة ابن عصفور .

وفوق هذا أفدت من أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ أياً إفادة ، إذ أخذ بيدي منذ البداية يخشى عليّ الزلل فقرأ ما كتبت مقوماً ومرشداً ، وزاد بأن نبهني على مواضع ما كان لمثلي أن يتهدى إليها ، فبين لي إشكالها والوجه فيها ، فحملت ذلك عنه بلفظه ، جزاه الله الجزاء الأوفى وأبقاه لهذه الأمة علماً يؤتم به .

- القسم الأول :

١ - جاء ص ١١ / س ٩ مانصه : « والاستدلال بذلك لا يصح إلا بعد معرفة الأحكام التي يختص بها الشعر وتمييزها عن الأحكام التي يشركها فيه النثر . » .

كذا جاءت العبارة ، والصواب : « التي يشركه فيها النثر » بتذكير أول الضيرين ، إذ هو عائدٌ إلى « الشعر » وتأنيث الآخر ، إذ هو عائد إلى « الاحكام » .

٢ - جاء ص ١١ / س ١٧ « وجعل تراب أرضها رثاً في الشفاء ، غرراً في الجباه بمنه وكرمه » .
ويظهر أنّ العاطف ، وهو الواو ، قد سقط قبل « غررا » .

(١) الكتاب مخطوط ، وقد رجعت فيما نقلت عنه إلى نسخة دار الكتب الظاهرية « رقم ٥٦٢٤ » وهي الجزء الثاني من الكتاب .

٣ - جاء ص ١٣ / س ١٠ « .. وألحقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشعر لما كانت ضرورة ، في النثر أيضاً هي ضرورة النظم » .

ويبدو أن الجارّ في قوله « لما كانت ضرورة في النثر » مقمّم ، إذ لا معنى له هنا ، وإثباته يُخلّ بمعنى العبارة .

٤ - جاء ص ١٥ / س ١ مانصّه « ... ولكون السجع يجري مجرى الشعر ساغ لأبي محمد الحريري أن يقول : فألفيت فيها أبازيد السروجي يتقلب في قوالب الانتساب ، ويخبط في أساليب الاكتساب » .

وسياق كلامه يقتضي أن يكون الصواب : « في قوالب الانتساب » ، ويدلّ على ذلك قوله عقب ماتقدّم : « فأشبع الكسرة في قوالب اتباعاً لأساليب » ويؤنس بذلك أيضاً أن أبا حيان تبع ابن عصفور بالتمثيل بهذه العبارة في الارتشاف ٢٤١ / ب وجاء فيه « ... أقاليب » .

إلا أنّ ما حمل الحريري على هذه الضرورة ليس السجع وحده ، إذ لم تقع هذه اللفظة فاصلة في العبارة الأولى ، وإنما حمله على ذلك أن تكون مطابقة لـ « أساليب » الواقعة قبل فاصلة العبارة الأخرى ، وهذا من لزوم مالا يلزم .

٥ - جاء ص ١٧ / س ٢ في ذكر أنواع الضرائر : « اعلم أنها منحصرة في الزيادة والنقص والتأخير والبدل » .

ويظهر أنه سقط ذكر نوع من أنواع الضرائر ، وهو « التقديم » ، والوجه أن يُقال : « .. اعلم أنها منحصرة في الزيادة والنقص [والتقديم] والتأخير والبدل . يدلّ على ذلك أن المؤلف ذكر التقديم وشواهد في

شرحه لهذه الأنواع ص ١٨٧ ، وذكره كذلك في كتابه الآخر « المقرَّب »
٢ : ٢٠٢ ، وكذلك ذكره أبو حيان في الارتشاف ٢٤١ / ب وقد سلف
أنه اتكأ على ابن عصفور في هذا الباب اتكأً كبيراً .

٦ - أنشد المؤلف ص ٢٤ بيتاً لحاتم وقال بعده : « والبيت من
قصيدته التي أولها :

مهلاً نوارِ أقلي اللوم والعذلاً ولا تقولي لشيءٍ فات ما فُعِلاً ؟
كذا ضبط المحقق بيت حاتم ، وصوابه كما في ديوانه « طبعة بيروت
ص ٢٢ ، وطبعة القاهرة ص ٢٠٠ » .

مهلاً نوارِ أقلي اللوم والعذلاً ولا تقولي لشيءٍ فات ما فُعِلاً ؟
٧ - جاء ص ٢٧ / ح ٢ ما نصّه : « البيت ليزيد بن محرم الحارثي في
العيني » والظاهر أن قوله « محرم » تصحيف وأن الصواب « مخرم »
بالحاء المعجمة ، جاء في الأعلام ٨ : ١٨٨ : « يزيد بن المخرم بن حزن بن
زياد الحارثي المذحجي ، من سادات الجاهليّة وشعرائها من أهل اليمن ،
شهد يوم الكلاب الثاني وكانت في بغداد محلة يقال لها « المخرم » ك
« محدث » نزلها أحد أبناء يزيد هذا فسميت به » . وانظر اللباب في
تهذيب الأنساب ٣ : ١٧٨ (طبع مكتبة المثنى) وشرح النقائض ١ :
. ١٥٠ .

٨* - أنشد المؤلف ص ٢٧ في الكلام على « إثبات التنوين والنون في
اسم الفاعل في حال اتصال الضمير به ... » قول بعضهم :

هل الله من سَرُو العَلَاة مريحي ولما تقسّمني النهار الكوانسُ

☆ هذا التعليق أفدته من كلام أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ .

ولفظ « النهار » تحريف صوابه : « النَّبَار » كما جاء في المصدرين اللذين خَرَجَ المحقق منها الشاهد : وهما معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٨٦ ، والمعاني الكبير ، لابن قتيبة ، ص ٦٧٧ . و « النَّبَار » جمع « نَبْر » بكسر فسكون ، وهو القراد ، أو دويبة شبيهة به إذا دبّت على البعير تورّم مدّتها .

وقال المحقق في تعليقه على البيت : « ويروى : من شرّ العداة يريحني » - وهو ما جاء في المعاني الكبير ، والظاهر أنّ « شرّ العداة » تصحيف « سرو العلاة » وهو اسم موضع ، انظر معجم البلدان (سرو) وأمّا « يريحني » فيظهر أنّها رواية ، ولا شاهد فيها على المسألة .

٩ - أورد المؤلف ص ٢٧ - ٢٨ قول الشاعر :

هم القائلون الخير والأمرونة إذا ما خشوا من مُحدث الأمر مُعظما
وقول الآخر :

ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه
وقال : « كان الوجه أن يقال محتضروه والآمروه ، لولا الضرورة .

وزعم بعضهم أنّ الهاء للسكت ، وذلك ضعيف لما يلزم من إدخالها على معرب ، وبابه ألا يدخل إلا على مبني ... » .
كذا جاء في هذا المطبوع ، والوجه « ... وبابها ألا تدخل .. » ، فإنّ الضمير في « بابها » هاء السكت . ويدلّ على ذلك قوله عقب هذا : « ومن تحريكها ، وحكمها أن تكون ساكنة ، ومن إثباتها في الوصل وبابها ألا تلحق إلا في الوقف » .

١٠ - أورد المؤلف ص ٣٠ / س ٥ قول الشاعر :

مَنْ تَثَقَّفَنْ مِنْكُمْ فَلَيْسَ بِـأَبٍ أَبْدَأُ وَقَتْلُ بَنِي قَتَيْبَةَ شَافِي
وما أثبتته الأستاذ المحقق لم تأت به رواية ، ولعلّ المعنى يأباه أيضاً .
والبيت - كما جاء في الخزانة ٤ : ٥٦٥ - ٥٦٦ - من أبيات لابنة مرة بن
عاهان قالتها لما قتلت باهلة أباه ، وأولها :
إِنَّا وَبَاهِلَةَ بِنِ أَعَصْرٍ بَيْنِنَا دَاءَ الضَّرَائِرِ بَغْضَةً وَتَقَافِي
ثُمَّ قَالَتْ :

مَنْ تَثَقَّفَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِـأَبٍ أَبْدَأُ وَقَتْلُ بَنِي قَتَيْبَةَ شَافِي
ذهبت قتيبة في اللقاء بفارس لاطائش رعش ولا وقاف

قال البغدادي : وقولها : « من تثقفن منهم ... » بنون المتكلم مع
الغير ... وروي « مَنْ تَثَقَّفَنْ مِنَّا » بالثناة الفوقية للتأنيث ، فيكون
فاعلها ضمير « باهلة » . وروى أبو محمد الأعرابي في « فرحة الأديب »
[ص ١٤١] : « مَنْ يَثَقِفُوا مِنَّا فَلَيْسَ بِوَأْتِل » .. ولا تناسب هاتان
الروايتان ما بعدها ولا بالمقام [كذا !] « اهـ

وجاء البيت في كتاب سيبويه ٣ : ٥١٦ بلفظ « مَنْ يَثَقَّفَنْ مِنْهُمْ »
وفي المقتضب ٣ : ١٤ بلفظ « مَنْ تَثَقَّفَنْ مِنْهُمْ » .

١١ - جاء ص ٣١ / س ٦ مانصه : « .. وأبعد من ذلك زيادتهم لها
[يعني نون التوكيد] في آخر الاسم الذي ليس فيه المعنى الفعلي ولا
جارياً عليه » .

وفي نفسي من هذه العبارة شيء ، ولعلّ الصواب : « الذي ليس فيه
معنى الفعل » . يؤنس بهذا قول المؤلف في أول الكلام ص ٣٠ : « ومنها
زيادتهم هذه النون في اسم الفاعل ، أجري في ذلك مجرى الفعل المضارع
لكونه في معناه وجارياً عليه » .

١٢ - أنشد المؤلف ص ٢٧ / س ٣ قول التغلبي :

وسواعيد يختلين اختلاءً كالمغالي يطرُن كلَّ مطيرٍ

وقد ترجم المحقق للتغلي هذا في الحاشية (٢) فقال : « هو عمرو بن سنان بن سمي بن سنان بن خالد ، وهو جاهلي إسلامي ، كان يقال : شعره حللٌ منشرة [كذا ، والصواب منشرة] . انظر الشعر والشعراء ١٤٧ هـ »

وهذا سهوٌ منه لاربيب ، فعمرو هذا ليس من تغلب ، بل هو عمرو بن الأهمم التيمي المنقري ، كما في الشعر والشعراء ص ٦٢٢ ، وهو أحد السادات الشعراء الخطباء في الجاهلية والإسلام ، وفد على النبي ﷺ فأسلم ولقي إكراماً وحفاوة ، ولما تكلم بين يدي النبي أعجبه كلامه فقال : إن من البيان لسحرا . ت ٥٧ هـ (الأعلام ٥ : ٧٨) . أما التغلبي صاحب البيت الشاهد فهو عمرو بن الأهمم ، شاعر من نصارى تغلب في العصر الأوّل للإسلام ، عاصر الأخطل . ت ١٠ هـ (معجم الشعراء ٦٩ ، والأعلام ٥ : ٧٤) وقد سها المحقق ثانية ، فقال في الحاشية التي تلت : « البيت لعمرو بن الأهمم التغلبي » . والصواب كما ذكرت : عمرو الأهمم التغلبي .

١٣ - جاء ص ٤٠ - س ١٥ بعد أن أنشد شواهد على مدّ المقصور في الضرورة مانصه :

« بل جاء ماهو أشدّ من هذا ، وهو مدّ المقصور في حال السعة ... »
ولا موقع لـ « أشدّ » هنا ، وإنما هو تصحيف « أشدّ » بالبدال المهملة . ونحو هذا قوله ص : ٢٠٠ بعد أن ساق شواهد فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة بغير الظرف والجار والمجرور : « وقد فعلوا ماهو أشدّ من هذا كلّهُ » .

١٤ - ذكر المؤلف أنّ من الضرائر إثبات حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام إجراءً للمعتلّ مجرى الصحيح . وأنشد ص ٤٣ فيما أنشد من شواهد ذلك قول المتنخل الهذلي :

أبيت على معاريّ فاخراتٍ بهنّ ملوّب كدم العباطِ
وجاء بعده : « ولو أنشد : على معاريّ لكان البيت مستقيماً ، غير أنّه يصير مزاحفاً ، لأنّ الحين على مفاعلتين من الوافر ، فيسكن خامسه ويصير على مفاعيلين ويسمى هذا الزحاف : العصب ... » .

وفي عبارة التعليل : « لأنّ الحين على مفاعلتين » تحريف أخلّ بمعناها ، فإنّ « الحين » ضربٌ من الزحاف ، وهو إسقاط الثاني الساكن من الجزء ، ولا وجه لذكره في هذا السياق ، وإنّما هو تحريف « الجزء » . يريد أنّ البيت من الوافر ، والجزء الثاني منه « معاريّ فا » وزان « مفاعلتين » وأنّ الشاعر لو أجرى « معاريّ » على الوجه فقال : « على معاريّ » لظلّ البيت متّزناً غير أنّه يكون مزاحفاً بـ « العصب » وهو - كما ذكر - تسكين الخامس المتحرّك ، فيكون قوله : « معاريّ فا » وزان « مفاعيلين » .

١٥ - أنشد المؤلف ص ٤٥ أبياتاً حملت الضرورة أصحابها على إثبات الواو والياء في أفعال مضارعة دخل عليها جازم ، وبيتاً أثبت صاحبه الواو في فعل أمر ، ثمّ قال عقبها ص : ٤٦ : « ولا يجوز مثل ذلك في الألف عند المحققين من النحويين ، لا يقال « لم تخش ، ولا لم ترض » وسبب ذلك شيئان : أحدهما أنّ الجازم ليس له ، إذ ذاك ، ما يحذفه إلّا الحركة المقدّرة في الألف ، وإذا حذفها وجب أن يرجع حرف العلة إلى أصله ، فيقال : « لم تخش ، ولم ترض » لأنّ انقلاب الياء ألفاً إنّما كان لتحركها وانفتاح ما قبلها . فإذا ذهبت الحركة للجزم وجب أن يصح

لذهاب الحركة منها ، فلما لم يصححوها دلّ ذلك على أنهم لم يحذفوا الحركة المقدّرة ، والآخر أنّ الياء والواو لما شاع ظهور الضمة فيها إذا أُجريا مجرى الحرف الصحيح ، ومن ذلك قوله :

فمَوْضِي منها غنّايَ ولم تكن تساوي عنزي غيرَ خمسةُ دَراهم

حذف الجازم تلك الحركة الظاهرة ، ولم يحذف حرف العلة ، كما يفعل بالصحيح ، والألف لا يمكن ظهور الحركة فيها ، فلم يجرّ لذلك مجرى الحرف الصحيح .. »

وفي هذا النص أشياء من التصحيف ، والوجه فيما جعل بحرف أسود كما يفيد سياق الكلام : « ... لم تخشى ، ولا لم ترضى ... فيقال : لم تخشي ، ولم ترضي ... وجب أن تصح ... لما ساغ ظهور الضمة ... فلم تُجرّ لذلك ... »

١٦ - جاء ص ٤٧ / س ٨ مانصّه : « .. ويؤيد ذلك قول رواية من روى : كأنّ لم تَري . » كذا جاءت العبارة ، ولا معنى لقوله : « قول رواية » ، وما أرادّه المؤلّف يقوم بالاختصار على أحد هذين اللفظين ، ولعلّ ما قاله : « .. رواية من روى » .

١٧ - جاء ص ٦٥ / س ٦ في شواهد زيادة « من » على الاسم النكرة والمعرفة في الكلام الواجب بيت لجزء بن ضرار أخي الشماخ ، وهو كما جاء في هذا المطبوع :

أمّهر منها حيّةً ونينان

وقال عقبه : « التقدير أمهرها » .

والظاهر أنّ الشاهد لحقه تصحيف أخلّ به ، وأنّ صوابه كما جاء في الارتشاف ٢٤٢ / ب :

أمهر منها جبةً وتيسا

ويؤيد ذلك ما نقله محقق ديوان الشماخ في تكملة الديوان ص ٤٤٦ عن أنساب الأشراف أن أويساً القرني العابد خطب أم الشماخ ومزرد وجزء بني ضرار ، فقال الشماخ :

تقولها ناكحةً أويسا

فقال مزرد :

يهدي إليها أعزاً وتيسا

فقال جزء :

حُمقاً ترى ذاك بها أم كئيسا

فقال أويس : لقد أخزى الله من يكون رابعكم «

ولا شاهد في هذه الرواية على ما ذكره المؤلف .

وقد أصبت للبيت الشاهد روايةً أخرى لاشاهد فيها أيضاً في

مقاييس اللغة لابن فارس « مهر ٥ : ٢٨١ » ، وقبل البيت بيت آخر ، وهما :

أممك ناكحة ضريسا قد أمهروها أعزاً وتيسا

١٨ - قال المحقق ص ٦٦ / ح ٥ معلقاً على قول سويد بن أبي

كاهل :

تخال في سواده يرندجا

« البيت في مغني اللبيب ١٧٠ ، وفيه « برندجا » بدلاً من « يرندجا » .

كذا قال ، ولعلها خطأ مطبعي في النسخة التي رجع إليها ، وإلا

فالثابت في المغني ص : ١٧٠ بتحقيق محي الدين عبد الحميد ، وص : ٢٢٦

بتحقيق الدكتور مازن المبارك ط ٣ ، وفي شرح شواهد المغني للسيوطي
١ : ٨٦ ، وشرح أبياته للبغدادي ٤ : ٨١ « يرندجا » بالياء ، ولا معنى
لها بالباء .

وجاء البيت في الإصابة ٣ : ١٧٢ (رقم ٣٧١٦) بلفظ :
تخال في سواده أرندجا

١٩ - أنشد المؤلف ص ٧٥ في شواهد « زيادة الآ » قول ذي الرمة :

حراجيح ماتنك الآ مناخة على الحسف أو نرمي بها بلداً قفرا
وقال عقبه ص : ٧٦ : « يريد : ماتنك مناخة » - وذلك على تقدير
« انك » تامّة .

وقال المحقق في التعليق على البيت : « وأول من ذهب إلى أن
« تنك » في بيت ذي الرمة تامّة هو الفراء (معاني القرآن ٣ : ٢٨١)
ا هـ

وفي شرح أبيات مغني اللبيب مايفيد أن الفراء تبع فيه الكسائي ،
قال البغدادي ٢ : ١١١ : « وهذا القول نسبة ابن الأنباري في كتاب
« الإنصاف » إلى الكسائي ، قال : رواه عنه هشام [الإنصاف ١ :
١٥٩] ، وتبعه تلميذه الفراء في تفسيره عند قوله تعالى ﴿ لم يكن الذين
كفروا من أهل الكتاب منفكين ﴾ .

٢٠ - جاء ص ٧٨ / س ١٢ عقب كلامه على زيادة « كان »
مانصه : « وإنما أوردت زيادتها في « فعل » دون زيادة الجملة ، لأنها في
حال زيادتها غير مسندة إلى شيء » .

وفي نفسي من هذه العبارة شيء ، وأغلب الظن أن إيقاع « فعل »
فيها - وإن كان لا يعدم وجهاً من التأويل - من تصرف الناسخ ، والأشبه

أن يكون ماقاله المؤلف : « وإنما أوردت زيادتها في زيادة الكلمة دون زيادة الجملة .. » .

٢١ - جاء ص ٨٧ في كلام المؤلف على حذف الحركة في الضرورة مانصه : « ومنه حذفهم الفتحة من آخر الفعل الماضي تخفيفاً ، نحو قول وضاح الياني :

عجب الناس وقالوا شعراً وضاح الياني
إننا شعري قنـد قد خلط [بالجلجلان]

وعلق الأستاذ المحقق على هذين البيتين بقوله في الحاشية (٥) : « في الأصل : مجلجلان ، وهي رواية المؤلف عن « عبث الوليد » ، وهو كسر في البيت ، والصواب ما أثبتته عن « ما يجوز للشاعر في الضرورة » [للقرظ] ... قال أبو العلاء : وبعضهم يرويه « قد حشي » [ا هـ] . وعليه لاشاهد فيه » . وفيما قاله الأستاذ المحقق نظر ، فإن أكثر الرواية في الشاهد جاءت على نحو ما أثبتته المؤلف عن أبي العلاء ، انظر غريب الحديث لابن قتيبة ١ : ١٨٧ « ط بغداد » والعقد الفريد ٥ : ٢٥٧ ، واللسان « جلل » . وأما رواية القرظ فيظهر أنه انفرد بها .

ثم إن البيت - وهو من مجزوء الرمل - لا يختل وزنه على رواية « مجلجلان » وكل ما فيه أن الجزء يكون مزاحفاً بالكف ، وهو حذف السابع الساكن ، فيكون قوله : « قد خلط ب » وزان « فاعلات » .

وقد سها المحقق في قوله إن رواية « قد حشي » التي ذكرها أبو العلاء لاشاهد فيها ، فالشاهد يظل قائماً على هذه الرواية أيضاً ، إذ لا بد من إسكان الياء فيها ليتزن البيت ، ونظير ذلك ما أنشده المؤلف نفسه ص : ٨٨ شاهداً على المسألة نفسها من قول جرير :

هو الخليفة فارضوا ماضي لكم ماضي العزيمة مافي حكه جَنَفُ
وقول آخر :

ليت شعري إذا القيامة قامت ودُعِي بالحساب أين المصير

٢٢ - جاء ص ٩٨ / س ٧ مانصّه : « ... وقول حاتم الطائي :

أبوهم أبي والأمهات أمهاتنا فأنعم ومتعني بقيس بن جحدر
وقد فات المحقق أنّ هذا البيت كما أنشده ابن عصفور وأبو العلاء
ملفّق من صدر بيت وعجز آخر وأنّ الرواية كما في الديوان ص : ٥٨
« ط. بيروت » و ص : ١٩٣ « ط. القاهرة » والأغاني ١٧ : ٢٧٨ « ط
المهينة » :

فككت عدياً كلها من إسارها فأفضل وشفّعي بقيس بن جحدر
أبوهم أبي والأمهات أمهاتنا فأنعم فدتك اليوم قومي ومعشري

٢٣ - أنشد المؤلف ص ١١٢ / س ٣ قول الشاعر :

ياراكباً بلغ إخواننا من كان من كندة أو وائل
ولم يعزه المحقق إلى قائله ، وهو لامرئ القيس في ديوانه : قسم
الزيادات ، زيادات ملحق الطوسي من المنحول الثاني ص : ٢٥٨] من
قصيدة هي في الحقيقة رواية أخرى للقصيد « ١٦ » في أصل الديوان
تشتمل على زيادات كثيرة ، منها هذا البيت] .

وأنشده القاضي الجرجاني مصرّحاً بنسبته إلى امرئ القيس في كلامه
على أغاليط الشعراء في الوساطة ص : ٥ « تح أبو الفضل إبراهيم ط ٣ »

٢٤ - جاء ص ١١٥ / س ٣ مانصّه : « ... ومن حدّف نون « لكنّ »

قول النجاشي :

فلستُ بِـأَتِيهِ ولا اسْتَطِيعُهُ

ولاكِ اسقني إنْ كانَ ماؤُك ذا فَضْلٍ «
وقال المحقق في تخرجه ح : ٣ : « البيت في ديوان امرئ القيس
٣٦٤ » وذكر مصادر أخرى وكلامه يوهم أن البيت ثابت النسبة
لامرئ القيس . والقصيدة أثبتها محقق ديوانه في قسم زيادات نسخة أبي
سهل . ولاتصح نسبتها إلى امرئ القيس ، والثابت المشهور أنها للنجاشي
الحارثي ، انظر القصيدة وتخرجها في حماسة ابن الشجري ٢ : ٧١٧ ،
ويزاد عليه شرح أبيات المغني للبغدادي ٥ : ١٩٥ .

وقد جاء البيت الشاهد مصرحاً بنسبته إلى النجاشي في بعض
مذكره المحقق من المصادر ، ومغفل النسبة في بعضها .
وقد أفاد الأستاذ السيد صقر في تخرجه للبيت في « تأويل مشكل
القرآن » أنه جاء منسوباً للنجاشي أيضاً في سر الفصاحة ص : ٧٤ ، وغير
منسوب في العمدة ٢ : ٢٥٥ [٢ : ٢٦٩ - ط محيي الدين عبد الحميد -
الثانية] ، وفي اللسان ١٧ : ٢٧٦ [لكن] .

٢٥ - جاء ص ١١٧ / س ٤ مانصه : « وحكى السكري عن الكسائي
والفراء في شرحه شعر الكيت أنها قالا : إن العرب لاتكاد تقصر ممدوداً
في رفع ولا خفض ، يقولون : رأيت قضاءك ، ولا يقولون : هذا
قضاءك ، ولا مررت بقضاءك ... » .
وسياق العبارة يقتضي أن يكون الصواب : « رأيت قضاءك »
بالقصر .

٢٦ - حكى المؤلف ص ١١٨ ماذهب إليه الفراء من أنه لا يجوز أن
يقصر من الممدود إلا مايجوز أن يجيء في بابه مقصور ، ثم قال ص :

١١٩ : « وهذا الذي ذهب إليه باطل » . وساق شواهد من الشعر وقع فيها قصر « العداء » و « التواء » و « إهداء » و « الأطباء » . ثم قال : « ألا ترى أنّ « العدا » فعّال كقتّال ، وضرب ، والصفة التي تكون على هذا الوزن لاتجيء على مثال « فعلى » فتكون من المعتل مقصورة . وكذلك « إهداء » مصدر « أهدى » مثل أكرم إكراماً ، و « التواء » مصدر « التوى » . ولا يجيء المصدر من أفعل على أفعل ، ولا من افتعل على افتعل ، فيكون مثلها من المعتل مقصوراً . » اهـ

والوجه في « العدا » : العداء ، كما جاء في نقل البغدادي في حاشيته على شرح بانث سعاد ص : ٥٦١ عن الضرائر في هذا الموضع .
والوجه في « ولا يجيء المصدر من أفعل على أفعل ، ولا من افتعل على افتعل » أن يكون : « ... من أفعل على إفتعل ، ولا من افتعل على افتعل » .

٢٧ - جاء ص ١٢٢ / س ٢ مانصّه : « ... وهذا لايلزم النحويين ، لأنهم إنّما أرادوا من لغته إثبات الياء في « الأيدي » وأمثاله قد يحذفها في الضرورة . » اهـ

وفي هذه العبارة خللٌ لعلّ صوابه : « .. لأنهم إنّما أرادوا [أنّ] من لغته إثبات »

٢٨ ص ١٢٦ / س ١٣ : « ... واجتزىء بالضمة عنها إجراء الضمير المنفصل مجرى الضمير المتصل » .

والمشهور في مثل هذا أن يقال : « إجراء للضمير المنفصل » . ويؤنس بذلك مجيء مثل هذه العبارة في غير موضع من الكتاب ، انظر ص : ٢٧ ، ٤٢ ، ٢١٩ ، ٢٥٥ ، ٢٩٣ ، ٣٠٥ .

٢٩ - أنشد المؤلف ص ١٤٠ / س ١٠ قول عدي :

ليس حيّ على المنون بجمال

وقال المحقق في الحاشية ٥ : « ولم أعر على تتمته » .

والبيت في ديوان عدي بن زيد ص : ٥٦ ، وقامه فيه :

لاعدديم ولا مثر مال

٣٠ - أنشد المؤلف ص ١٤١ / س ١٣ لعدي بن زيد :

فإن أهلك فسو تجدون فقدي وإن أسلم يطب لكم المعاش

ولم يعلق عليه المحقق .

والبيت ليس في ديوان عدي ، وقد استشهد به صاحب رصف

اللباني ص : ٣٩٧ بلفظ « فسو تجدون وجدي » . وأنشده كما في الضرائر

صاحب الجني الداني ٤٥٨ ، والجمع : ٧٢ ، وهو في هذه المصادر مغفل

النسبة .

٣١ - أنشد المؤلف ص ١٤١ / س ١١ « قول الشاعر :

وطرفك إمّا جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

شاهداً على حذف الياء من « كيا » .

وعلق المحقق في الحاشية « ٤ » على كلام ابن عصفور مانصه :

« والذي قاله ابن عصفور هو مذهب الفارسي ، قال : الأصل « كيا »

فحذفت الياء ، وقال ابن مالك : هذا تكلف ، بل هي كاف التعليل و

« ما » الكافة . وزعم أبو محمد الأسود أن أبا علي حرّف هذا البيت ، وأنّ

الصواب فيه « لكي يحسبوا » اه قلت : هذا كلام ابن هشام في مغني

اللبيب ص : ٢٣٤ قصر المحقق في عزوه إليه ، فإنّه قال : « واختلف في

نحو قوله :

وطرفك إمّا جئنا فاحسنه كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظرُ
فقال الفارسي : الأصل : « كما » فحذف الياء ، وقال ابن مالك : هذا
تكلف ، بل هي كاف التعليل و « ما » الكافّة ، ونُصب الفعل بها لشبهها
ب « كي » في المعنى . وزعم أبو محمد الأسود في كتابه المسمّى « نزهة
الأديب » أنّ أبا علي حرّف هذا البيت ، وأنّ الصواب فيه :
إذا جئت فامنح طرفَ عينيك غيرنا
لكي يحسبوا اهـ

وقد نقل البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٤ : ١١٨ وما بعدها
مايدفع نسبة تحريف البيت إلى أبي علي أو غيره ويبيّن أن ماذهب إليه
أبو علي هو مذهب أهل الكوفة ، قال البغدادي ص : ١١٨ : « وجزم ابن
عصفور في كتاب « الضرائر » أنّ أصلها « كما » ، فحذفت الياء من
« كي » ضرورة . ونسب ابن جنّي هذا التخريج في « إعراب الحماسة »
للكسائي لا لشيخه أبي علي ، قال في آخر « الحماسة » عند قول الشاعر :
أنحُ فاصطبغ قرصاً إذا اعتادك الهوى
بزيتٍ كما يكفيك ففقد الجائب

يحكي الكوفيون أنّ « كما » من حروف النصب للفعل ، وينشدون :

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا

كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر

وهذا شيء لا يثبته أصحابنا . وقال الكسائي فيما أظن : إنّ أصله « كما »
فحذفت الياء . انتهى . أقول : وكذا نسبة ثعلب للكسائي ، قال في
أماليه :

وطرفك إمّا جئنا فاحفظنه كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تصرف

زعم أصحابنا أنّ « كما » تنصب ، فإذا حيل بينها رفعت «
[المجالس : ص ١٢٧ - ١٢٨]

قال البغدادي : « فعلم أنّ مأنسب إلى الفارسي هو مذهب الكسائي ، وأنّ شرط نصب المضارع عندهم أن تتصل به ، فلو فصلت عنه لم تنصبه ، بل يكون مرفوعاً .

ثمّ قال : « وتكلّم على هذه المسألة أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري في كتابه « الإنصاف في مائل الخلاف » قال : ذهب الكوفيون إلى أنّ « كما » تأتي بمعنى « كما » وينصبون بها مابعدھا ، ولا يمنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنّ « كما » لاتأتي بمعنى كما ، ولا يجوز نصب مابعدھا بها » [الانصاف ص : ٥٨٥] .

وبعدما نقل كلام ابن الانباري قال ص : ١٢٢ : « وما نقله المصنّف [يعني ابن هشام] عن أبي محمد الأسود من أنّ أبا علي حرّف هذا البيت لغوّ لا يلتفت إليه ، فإنّ البيت من أدلّة الكوفيين قبل أن يُخلق أبو علي الفارسي ، فما كان ينبغي للمصنّف أن ينقله ويسلمه و « نزهة الأديب » هي الردود التي ردّها عليّ أبي علي الفارسي في « التذكرة » ولم أرها إلى الآن .. » .

٣٢ - جاء ص ١٤٣ / س ١٤ مانصّه : « ... وقد يجيء الحذف في حشو الكلمة إذا اضطرّ إلى ذلك ، إلّا أن يكون من الندور بحيث لا يلتفت إليه .. » .

وفي هذه العبارة سقط ، والوجه فيها : « ... إذا اضطرّ إلى ذلك ، إلّا أنّ [ذلك] يكون من الندور ... » وقد يكون الصواب فيها أيضاً : « ... إلّا أنّ [ذلك] من الندور » ، بإسقاط « يكون » .

٣٣ - أنشد المؤلف ص ١٤٥ / س ٥ بيتي الشاعر :

فإمّا تعرضنّ أميم عنّي وينزعك الوشاة أولو النياطِ
فحورٍ قد هوت بهنّ عين نواعم في المروط وفي الرياطِ
وقال المحقق في التعليق عليها « حاشية ٣ » : « البيتان لتأبط شراً ،
وقيل : الهذلي ... » .

وقد تبع في ذلك ابن الشجري ، فإنّه نسب البيتين في أماليه
١ : ١٤٣ لتأبط شراً ، ثم نسبها ثانية ص : ٣٦٦ إلى الهذلي ، ولم يسمّه .
ونسبتها إلى تأبط شراً لاتصحّ ، وإنّما هما للمتخلّ الهذلي من قصيدة
له في ديوان الهذليين ٢ : ١٨ ، وشرح أشعارهم للسكري ٣ : ١٢٦٧ ،
وانظر تخريجها في ثانيها ٣ : ١٥١٤ . ثمّ إنّ قوله « النياط » تصحيف
وقع في مطبوعة الأمالي ، والصواب : « النباط » ، بالباء الموحدة ، كما في
ديوان الهذليين ، وشرح أشعارهم .

٣٤* - ذكر المؤلف ص : ١٤٥ أنّ من نقص الكلمة في الضرورة
« العطف على ضمير الخفض المتصل من غير إعادة الخافض » وساق شواهد
على ذلك ، وقال بعدها ص : ١٤٩ : « ولا يجيء [شيء] من ذلك في
سعة الكلام عند المحققين من البصريين ، والكوفيين [يميزونه] . فأما
قوله تعالى : ﴿ وجعلنا لكم فيها معاش ومنّ لكم له برازقين ﴾ ف
« منّ » في موضع نصب ، والمعنى : جعلنا لكم فيها معاش والعبيد
والإماء ... » .

هكذا أثبت المحقق لفظ « معاش » بالهمز في الآية وفي كلام المؤلف
عقبها . والقراءة المتواترة التي عليها الجمهور (معاش) بالياء ، وهو

☆ من كلام أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ .

ما يقتضيه قياس العريّة ، إذ الياء في « معيشة » - وهي « مَفْعِلَة » من « العيش » - عين الكلمة ، وليست بزائدة فتقلب في الجمع همزة . وقد حَكِي هَمْز « معائش » في الشواذ ، إلا أن كلام ابن عصفور ليس في هذا اللفظ وعلى هذه القراءة فتثبت في الآية وفي كلامه بالهمز دون القراءة المتواترة . وأما مَنْ نُسِبَ إليهم هَمْز « معائش » فقد نسب أبو حيان في البحر ٥ : ٤٥٠ همزها في هذه الآية إلى الأعرج ، وخارجة عن نافع ، وإليها نسب همزها في قوله تعالى : ﴿ ولقد مكنناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش قليلاً ما تشكرون ﴾ [سورة الأعراف : ١٠] ابنُ خالويه في شواذّه ص : ٤٢ ، والنحاس في إعراب القرآن ١ : ٦٠٠ (ونقل عنه ذلك كما نقل كلامه في هذه القراءة القرطبي في التفسير ٧ : ١٦٧) وزاد أبو حيان في البحر ٤ : ٢٧١ نسبتها إلى زيد بن علي والأعمش وابن عامر في رواية .

ولحكاية ذلك عن نافع ما غمز منه أبو عثمان المازني في تصريفه - المنصف ١ : ٣٠٧ فقال : « وأما قراءة من قرأ من أهل المدينة « معائش » بالهمز فهي خطأ ، فلا يُلْتَفَت إليها ، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن يدري ما العربية » .

إلا أن نسبة هذه القراءة إلى نافع لاتصح ، فإن ثقات أصحابه الذين حمل عنهم الناس قراءته : قالون ، وورش ، وإسماعيل بن جعفر ، وإسحاق المسيبي مطبقون على أنه قرأ : « معائش » بالياء ، وخارجة الذي روى عنه الهمز - وهو خارجة بن مصعب الخراساني - روى القراءة عنه وعن أبي عمرو ، وله عنها شذوذ كثير لم يتابع عليه كما قال ابن الجزري في ترجمته في الطبقات ١ : ٢٦٨ ، وقد ضعفه أصحاب الحديث أيضاً ، وقال فيه يحيى بن معين : كذاب . انظر ترجمته في ميزان

الاعتدال ١ : ٦٢٥ . وإلى مثل ما ذكرت ذهب صاحب اتحاف فضلاء
البشر فقال ص : ٢٢٢ : « ومارواه خارجة عن نافع من همزها فغلط فيه
إذ لا يهزم إلا ما كانت الياء فيه زائدة نحو صحائف ومدائن » .

٣٥ - قال المحقق ص : ١٥٠ / ح ٤ في التعليق على البيت :

فقلت ادعي وأدع فان اندى لصوت أن ينادي داعيان
« البيت ينسب للأعشى ولدثار بن سنان النري ... »

قلت : المشهور في اسمه « دثار بن شيبان » كما في الأغاني ٢ : ١٣٥
(ثقافة) والسمط ٢ : ٧٢٦ ، والعيني ٤ : ٣٩٢ ، وشرح أبيات مغني
اللبيب للبغدادي ٦ : ٢٣٠ . ووقع اسمه في اللسان « ندي » عن
الأصمعي : مدثار بن شيبان .

وانفرد بتسميته « دثار بن سنان » - فيما رأيت - ابن الشجري في
مختاراته ، القسم الثالث ص : ٥ ، ٦ .

٣٦ - جاء ص ١٥٣ / س ١٠ مانصّه : « ... وماذكرته من استعمال
الفعل الواقع في موضع خبر « عسى » بغير « أن » ضرورة هو مذهب
الفارسي » .

وقد نقل البغدادي في الخزانة ٤ : ٨٢ نصّ كلام ابن عصفور هذا ،
وكلامه ثمّ : « وما ذكرته من [أن] استعمال الفعل الواقع في موضع خبر
عسى ... » وهذه الزيادة لا بدّ منها إذ بها يستقيم كلام المؤلف .

٣٧* - جاء ص : ١٦٤ / س ١١ مانصّه : « ... نحو قراءة [ابن]
مجاهد : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ) برفع يَتَمُّ »
وعلق المحقق على لفظ « ابن » في الحاشية ٦ قال : « ساقطة من

☆ من كلام أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ .

الأصل ، وأثبتها عن الخزانة ١ : ٥٦٠ «
قلت : وقد زاد البغدادي لفظ « ابن » في نقله لهذا النصّ في شرح أبيات
مغني اللبيب ١ : ١٣٧ أيضاً . وهو خطأ من البغدادي تابعه عليه المحقق ؛
فإنّ ابن مجاهد هو الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد
(ت ٣٢٤ هـ) أشهر أئمة القراءة في المئة الرابعة ، وهو الذي اختار
القراءات السبع المشهورة ، وما يُعرّف عنه أنّه جرّد لنفسه قراءة خاصّة ،
وإنّما كان يُقرىء بما رواه عن أئمة . والصحيح « مجاهد » كما جاء في أصل
الضرائر ، والمعنيّ مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكيّ (ت ١٠٣ هـ) من
أصحاب ابن عباس رضي الله عنه . وهو - كما يقول الذهبي - شيخ القراء
والمفسّرين . انظر ترجمته ومصادرها في سير أعلام النبلاء ٤ : ٤٤٩ .
وانظر في نسبة هذه القراءة إليه شرح المفصل ٨ : ١٤٣ والبحر المحيظ
٢ : ٢١٣ .

وقد جاء في شواذ ابن خالويه ص : ١٤ : « أن يتمّ الرضاعة -
مجاهد » من غير تقييد لها بالعبارة .

وقد علّق المحقق على هذه القراءة في الحاشية ٧ قال : « وتقل العيني
(٤ : ٣٨١) أنها قراءة ابن محيصن ، وفي الانصاف (٣٢٩) : روي عن
ابن مجاهد أنّه قرىء (أن يتمّ الرضاعة) بالرفع » .

وماتقله عن العيني من أنّها قراءة ابن محيصن نصّاً على مثله ابن
هشام في موضعين من المغني ، ص : ٤٦ ، ١٧٧ . وأمّا ماتقله عن الإنصاف
فإنّ عبارته : « روى ابن مجاهد أنّه قرىء » لا « روي عن ابن
مجاهد ... » كما نقل .

وما أرى هذه القراءة تثبت عن ابن محيصن ولا عن شيخه مجاهد ،
والأشبه بأن يكون هو الصحيح من قراءتها في هذا الحرف ما ذكره

النحاس في إعراب القرآن ١ : ٢٦٧ قال : « وقرأ مجاهد وحמיד بن قيس وابن محيصن : (لمن أراد أن تتم الرضاعة) بفتح التاء الأولى ورفع « الرضاعة » بفعالها » وانظر تفسير القرطبي ٣ : ١٦٢ .

٢٨ - جاء ص ١٧٤ - ١٧٥ مانصه : « فأما قراءة يحيى بن يعمر (تماماً على الذي أحسن) وقراءة رؤبة (مثلاً ما بعوضة) فهما من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه لعدم الطول من الصلة » . وفي العبارة تصحيف ، والصواب فيها « ... لعدم الطول في الصلة » .

٣٩ - جاء ص ١٧٩ / س ١٥ مانصه : « ... وإنما قبح حذفه (يعني ضمير الشأن) في الكلام وإن لم يؤدّ الحذف إلى مباشرة « إن » وأخواتها للأفعال ، لأنه مُفسَّر بالجملة التي بعده ، فأشبهت الجملة لذلك ، وإن كانت في الخبر ، الجملة الواقعة صفة ...

وفي أنّ كلّ واحدة من المجلتين مفسّرة لما قبلها ، والجملة الواقعة صفة يقبح حذف موصوفها وإبقاؤها ، فكذلك أيضاً يقبح حذف ضمير الشأن والقصة وإبقاء الجملة المفسّرة له ، وأيضاً يُستعمل ، والحذف مناقضٌ لذلك » .

وفي هذا النص موضعان لحقهما سقط ، أولهما في قوله : « وإن كانت في الخبر » والصواب : « وإن كانت في [موضع] الخبر » كما جاء في نقل البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ١٨٦ عن الضرائر في هذا الموضوع .

والموضع الآخر قوله في آخر الفقرة : « وأيضاً يُستعمل ، والحذف مناقضٌ لذلك » .

والصواب : « .. وأيضاً يستعمل [في موضع التعظيم] والحذف

مناقض لذلك « كما جاء في الخزانة ٤ : ٢٨١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ١٨٦ نقلاً عن الضرائر .

٤٠ - أنشد المؤلف ص ١٨٣ - ١٨٤ في شواهد « نقص الجملة » قول

الراجز :

ياربّ شيخٍ من لكثيرٍ ذي غمٍّ
في كفه زيغٌ وفي فيه ققمٌ
أجلح لم يشط وقد كان ولم

وقال عقب ذلك : « يريد : وقد كان ولم يجلح » .

ولاموقع لـ « كان » هاهنا ، والظاهر أنه تصحيف « كاد » ويؤنس بذلك ما ذكره المحقق في الحاشية ١ من أن ابن يعيش أنشده بلفظ « وقد كاد » .

ثم إن في تقدير مجزوم « لم » بـ « يجلح » نظراً ، ولعله من تخليط الناسخ ، والوجه في تقديره : « يريد : وقد كاد ولم يشط » .

٤١* - أنشد المؤلف ص ١٩٠ في شواهد تقديم الحرف (أي القلب)

لذي الرمة :

تكاد أواليها تفري جلودها ويكتحل التالي بموروحاطب
وقال المحقق في التعليق عليه حاشية ١ : « البيت في ملحقات ديوانه
ص ٦٦١ ، الاقتضاب ٢٣٨ ، اللسان (وأل) ١٤ : ٢٤٢ ، الضرائر ١٨٧ .
ويروى : وحاصب مكان وحاطب .. »

وأقول : إن « حاطب » ليس برواية ، بل هو تصحيف مخلّ بمعنى البيت ، والصواب : « وحاصب » بالصاد كما جاء في المصادر التي خرّج منها البيت غير أنه وقع في الموضع الذي ذكره من الاقتضاب « ... بعود

☆ من كلام أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ .

وصاحب « وكلاهما تصحيف ، وصاحب الكتاب : ابن السيد بريء من عهده ، فقد أنشده على الصواب في شرحه لسقط الزند - شروح السقط ٢ : ٨١٢ . وقد فات المحقق تخريج البيت منه ، وذكره د . عبد القدوس أبو صالح في تخريجه للبيت في ملحقات ديوان ذي الرمة بتحقيقه - طبعة المجمع ، ص : ١٨٤٨

هذا ، ولاتصح نسبة هذا البيت إلى ذي الرمة ، والصحيح أنه من قصيدة للقطامي ، ديوانه ، ص : ٥٤ .

٤٢* - جاء ص ١٩٨ - ١٩٩ في الكلام على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالاسم مانصّه : « ومن هذا القبيل قراءة ابن عامر (قَتْلُ أولادهم شركائهم) بنصب (أولادهم) وخفض (شركائهم) التقدير : قَتْلُ شركائهم أولادهم .

وزعم الفراء أنّ هذه القراءة خطأ عند النحويين . وادّعى أنّ الذي دعا ابن عامر إلى ذلك أنّ مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتة في (شركائهم) فقدّر لذلك أنّ الشركاء هم المضمّنون لهم الداعون إلى قتل أولادهم ، فأضاف القتل إليهم كما يضاف المصدر إلى فاعله ، ونصب (أولادهم) لأنهم المفعولون . ولو أضاف المصدر إلى المفعولين فقال (قَتْلُ أولادهم) للزمه أن يرفع الشركاء ، فيكون مخالفاً للمصحف فكان اتباع المصحف أثر عنده .

وقال المحقق في الحاشية « ٤ » : « نسبة هذا إلى الفراء غير صحيحة ، وإنّا هو قول الزمخشري ، ولم يردّ القراءة بل ردّها توجيهها على أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول » ثم نقل طرفاً من كلام الفراء .

☆ من كلام أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ .

وقد أخطأ ابن عصفور حقاً في بعض مانسبه إلى الفراء ، إلا أن القول بأنه لم يطعن في قراءة ابن عامر غير صحيح ، بل إنه كما قال عبد القادر البغدادي في الخزانة ٢ : ٢٥٤ هو الذي فتح ابتداءً باب القدح على قراءة ابن عامر ، يعني هذه القراءة .

ولبيان مقاله الفراء على وجهه آثرتُ أن أنقل كلامه في « معاني القرآن » بتامه ، وقد جعلته فقرأً مرقمةً تسهيلاً للكلام في تأويله .
قال الفراء ١ : ٣٥٧ :

١ - « وكان بعضهم يقرأ (وكذلك زَيْنَ لكثيرٍ من المشركين قَتَلَ أولادِهِم) فيرفع القتل إذا [كذا ، والصواب : إذ] لم يُسَمَّ فاعله ، ويرفع الشركاء بفعلٍ ينويه ، كأنه قال : زَيْنَهُ لهم شركاؤُهُم ، ومثله قوله (يُسَبِّحُ له فيها بالغدو والآصال) ثم قال (رجالٌ لاتلهيهم تجارة) [النور ٣٦ - ٣٧] .

٢ - وفي بعض مصاحف أهل الشام (شركائِهِم) بالياء ، فإن تكن مثبتةً عن الأولين فينبغي أن يُقرأ (زَيْنَ) ويكون الشركاء هم الأولاد ، لأنهم منهم في النسب والميراث .

٣ - فإن كانوا يقرؤون (زَيْنَ) فليستُ أعرفُ جهتها إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون « أتيتها عشايا » ثم يقولون في تشنية الحراء : حمرايان ، فهذا وجه أن يكونوا قالوا (زَيْنَ لكثير من المشركين قَتَلَ أولادِهِم شركائِهِم) .

وإن شئتُ جعلتُ (زَيْنَ) إذا فتحته فعلاً لإبليس ، ثم تخفض الشركاء بإتباع الأولاد .

٤ - وليس قول مَنْ قال : إننا أرادوا مثل قول الشاعر :

فزوجتها متمكناً زجَّ القلوصَ أبي مزاده
بشيء ، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في
العربية « اهـ كلامه .

- ففي الفقرة الأولى تكلم الفراء في توجيه قراءة (وكذلك زَيْن
لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) .

وهذه القراءة لم يُسمَّ الفراء قارئها ، ونسبها ابن خالويه في شواذه
« ص ٤٠ - ٤١ » إلى عليّ رضي الله عنه ، ونُسبت في المحتسب ١ : ٢٢٩
إلى أبي عبد الرحمن السلمي ، ونسبها أبو حيان في البحر ٤ : ٢٢٩ إلى
فرقةٍ ذكر منهم أبا عبد الرحمن السلمي والحسن وأبا عبد الملك قاضي
الجند صاحب ابن عامر .

وإلى مثل ماذهب إليه الفراء في توجيه هذه القراءة ذهب سيبويه
في كتابه « ١ : ١٤٦ بولاق » وقفا أثرهما في ذلك غير واحد .

- وأما الفقرة الثانية فذكر فيها أنّ في بعض مصاحف أهل الشام
(شركائهم) بالياء ، يعني بهمزة مكسورة ، وماتلا ذلك من كلامه يفيد
أنّه لم يقع إليه من باب الرواية كيف كانوا يقرؤون هذه الآية على هذا
الرسم ، وتأويل كلامه : إنّ يكن جرّ الشركاء ثابتاً عن الأولين فيلزم عن
ذلك أن يكونوا قد قرؤوا ببناء (زَيْن) لما لم يُسمَّ فاعله ، ورفع
القتل ، ويكون جرّ (شركائهم) على أنّه بدل من الأولاد .

- وأما ماقاله في الفقرة الثالثة فتأويله أنّ هؤلاء الذين قرؤوا
(شركائهم) بالجر إنّ يكونوا قد قرؤوا (زَيْن) بالبناء لِمَا سُمِّي فاعله
فلا يعرف لقراءتهم وجهاً إلا أنّ يكونوا أخذوا بلفظة قوم يصحّحون الياء
الواقعة طرفاً بعد ألف مزيدة ، فلا يقلبونها همزة ، وأنّ يكونوا قرؤوا

(وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتَلَ أولادهم شركائهم) أي يقرؤون بياء مضمومة . ثم قال : وإن شئت جعلت فاعل (زَيْن) ضمير « إبليس » وجعلت جرّ الشركاء على إتياعه للأولاد ، أي على أنه بدل منه .

- وأمّا الذي يتناول قراءة ابن عامر فهو مقاله في الفقرة الأخيرة ، وقد مثّل لها بالبيت الذي أنشده ، والذي وقع فيه الفصل بين المصدر وفاعله الذي أضيف إليه بمفعول المصدر .

وقد صرّح بأنّ هذا ليس بشيء ثمّ قال : « وهذا ممّا كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله في العربية » وهذا طعنٌ صريحٌ في قراءة ابن عامر .

وقد عاد الفراء إلى الكلام في قراءة ابن عامر وهو يتكلّم على قراءةٍ أخرى تشبهها في قوله تعالى ﴿ فلا تحسبنّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رِسَالَهُ ﴾ [إبراهيم ٤٧] فقال ٢ : ٨١ : « وليس قول مَنْ قال (مخلف وعده رساله) ولا (زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتَلَ أولادهم شركائهم) بشيء . وقد فسّر ذلك [يعني في كلامه السابق] ونحويو أهل الحجاز ينشدون قوله :

فـزججـتـها مـتـكـنـبـاً زجّ القلوصَ أبي مزاده
قال الفراء : [هذا] باطل ، والصواب : زجّ القلوصِ أبو مزاده اهـ
ونقله البغدادي في الخزانة ٢ : ٢٥١ .

وانظر كلام الطبري في هذه القراءة في تفسيره « ١٢ : ١٣٧ - ١٣٨ [بتحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر] » فإنه أخذ من كلام الفراء وقد فهمه على وجهه ، وانظر أيضاً إعراب القرآن للنحاس ١ : ٥٨٢ ، وإبراز المعاني لأبي شامة ٣١٥ - ٣١٦ .

وأمّا ما زلّ فيه ابن عصفور في نسبته إلى الفراء فهو في مقالته :

« وادّعى أنّ الذي دعا ابن عامر إلى ذلك أنّ مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتة في (شركائهم) »
 وكأنّه أراد ماجاء في الفقرة الثانية من كلامه ، وهو لايفيد هذا المعنى ، وإنّما تأويل كلامه في تلك الفقرة ماقدّمت ذكره .

٤٣ - جاء ص ٢٠٦ / س ١٥ مانصّه : « .. وإذا عطف بحرف عطف أكثر من اسم واحد على مثله لم يسع أن يُقال : إنّه قد فصل بالمعطوف الأوّل من حرف العطف وما بعده »

قوله : « لم يسع » يظهر أنه تصحيف صوابه « لم يسغ » بالغين المعجمة ، وكذا قوله : « فصل بالمعطوف الأوّل من حرف العطف ... » فيه تصحيف ، والصواب : « ... بالمعطوف الأوّل بين حرف العطف وما بعده » .

٤٤ - أنشد المؤلف ص ٢٠٩ / س ١٣ قول بكر بن معدان :
 لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مَصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ
 شاهداً على تقدّم الضير على الاسم الظاهر لفظاً ورتبة .
 وقال المحقق في التعليق على نسبة الشاهد ، حاشية ٤ : « هو في الخزانة (١ : ١٤٠) : السفّاح بن بكير بن معدان ، ولم أعثر على بكر بن معدان فيما استعنت به من كتب التراجم » .

قلت : قال البغدادي في الخزانة : « البيت من قصيدة للسّفّاح بن بكير بن معدان اليربوعي رثى بها يحيى بن شدّاد بن ثعلبة بن بشر أحد بني ثعلبة بن يربوع . وقال أبو عبيدة : هي لرجل من بني قريع رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير وكان وفي له حتى قُتِلَ معه ، وهذه أبيات من مطلعها :

صلى على يحيى وأشياعه رباً رحيم وشفيع مطاع
لما عصى أصحابه مصعباً أدى إليه الكيل صاعاً بصاع
.....

نقلته من المفضليات وشرحها لابن الأنباري وروى البيت أيضاً
كذا :

لما جلا الخلان عن مصعب أدى إليه القرض صاعاً بصاع
فلا شاهد في البيت على هذه الرواية ، وهي رواية المفضل الضبي في
المفضليات « . الخزانة ١ : ١٤٠ وانظر المفضليات ٣٢١ - ٣٢٤ ، وشرحها
للأنباري : ٦٢٢ .

٤٥ - جاء في شواهد تقديم المعطوف على المعطوف عليه ص ٢١١
مانصته : « وقد جاء ذلك في « أو » [أنشد] أبو علي :

لاهم أن عامر بن عمرو
الأعور الأعسر أو لا أدري
أحدهما عائدة بججر

يريد : أحدهما عائدة بججر أو لا أدري .

وكلام أبي عليّ هذا لحقه تحريف أخلّ به ، وهذه الأبيات هي مما أنشده
في « المسائل البصرية » ونص ما فيها :

ياربّ إنّ عامر بن عمرو
الأعور الأعسر أو لا أدري
أخذها عائدة بججر

قال : معناه أخذها عائدة بججر أو لا أدري ، فقدّم ، لأنّ الباهلي حكى
أنه أغير على هذه الإبل في آخر يوم من الشهر الحرام بججر ، أي مجرمة «
المسائل البصرية : ٣٧ / ب وأنشد هذه الأبيات على الصحيح أبو

حيان في الارتشاف ٢٤٩ - ١ - ب .

٤٦ - أنشد المؤلف ص / ٢١٢ / س ٧ للفرزدق :

فليست خراسان التي كان خالد بها أسدًا إذ كان سيفاً أميرها
وقال عقبه : « وذلك أنه يمدح خالد بن الوليد ويذم أسداً ، وكانا
واليين بخراسان ، وكان خالد قد وليها قبل أسد » .

وقد تبع المؤلف في مقاله هذه ابن جنّي في الخصائص ٢ : ٣٩٧ ،
وهو سهوٌ لم يتنبّه إليه المحقق ، والصحيح أنه في مديح خالد بن عبد الله
القسري والي العراقين ، وأسد المذكور إنما هو أخوه : أسد بن عبد الله
القسري .

٤٧ - ذكر المؤلف ص ٢١٨ أنّ نون التثنية قد تجيء محرّكة بالضمّ

في حال الرفع ، وساق شاهداً على ذلك رجزاً أنشده أبو عمر المطرّز :

يأبتا أرقي القنان
فالغمض لا تطعمه العينان
من أجل برغوثٍ له أسنان
وللبعوض فوقنا دندان

وقال عقبه : « وهذه الصفة التي في نون العينين تحتمل أن تكون إعراباً ،
إجراءً منه للتثنية مجرى المفرد في إعرابها بالحركات ، وأن تكون لالتقاء
الساكنين »

ولا يخفى أنّ قوله : « وهذه الصفة » تصحيف ، وأن الصواب :
« وهذه الضمة » .

وذكر المحقق في نسبة الأبيات ص ٢١٨ / ح ٤ أنها لرؤبة في

ملحقات ديوانه ص : ١٨٦ ...

قلت : قد أفاد الأمدي في المؤلف والمختلف ص : ١٧٦ في ذكر من

يُقال له رؤبة ... أن صاحب هذا الرجز رؤبة آخر يقال له رؤبة بن العجاج أيضاً ؛ قال : « رؤبة بن العجاج الراجز أحد بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم الراجز المشهور .
ومنهم رؤبة بن العجاج بن شدقم الباهلي الشاعر ... » وأنشد له عن أبي العباس ثعلب قوله :

قالت لنا وقولها أحزانٌ
ذروة والقول له ييانٌ
ياأبتنا أرقي القيدانُ
فالنوم لا تطعمه العينانُ
من وخز برغوثٍ له أسنانُ
وللبعوض فوقه دنندانُ

وقد نقل السيوطي في شرح شواهد السيوطي ١ : ٥٦ كلام الأمدي هاهنا وقد صحفت بعض الألفاظ ثمة .
٤٨* - جاء ص ٢٢٥ / س ٩ في كلامه على إبدال الهاء همزة مانصه :
« وقوله :

فقال فريقٌ إذا إذ نخوتهم نعم وفريقٌ لين الله ماندي
يريد : أهذا ، فأبدل الهاء همزة ، وفصل بين الهمزتين بألف ، وإنما فعل ذلك لأن الوزن اضطره لزيادة هذه الألف الفاصلة ، وحكم هذه الألف الفاصلة أن يفصل بها بين الهمزتين لكرهية اجتماعهم ، نحو قوله : أنت فعلت كذا ، فأبدل الهاء همزة ليسوغ الإتيان بها ... »

والبيت الشاهد رواية غريبة في بيتٍ لنصيب تقدم ابن عصفور إلى الاستشهاد بها أبو الفتح بن جني في سر الصناعة ١ : ١٢٠ ، ومما قاله ثم

☆ من كلام أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ .

أخذ ابن عصفور مقاله فيها .

ولغرابة هذه الرواية ماأخلّ المحقق بضبط موضع الشاهد « أذا » والصواب « أذا » كما ضُبط في سرّ الصناعة ، إلاّ أنّه رُسم ثمّ على قاعدة المتقدمين « أأذا » يثبت ألف في الرسم بين المهمزتين .

وتأويل ما ذكره ابن عصفور وابن جنّي فيها أنّ الشاعر أراد « أهذا » فلم يستقم له وزن البيت ، فأدخل ليستقيم له الوزن ألفاً بعد همزة الاستفهام ، وليسوغ إدخالها قلب هاء « هذا » همزة ، لأنّ هذه الألف إنّما تدخل عادة بين المهمزتين المتواليتين كراهية لاجتماع همزتين .

وفي نصّ مقال ابن عصفور تصحيف في قوله « لكراهية اجتماعهم » ، والصواب : « لكراهية اجتماعهما » أي اجتماع همزتين . وفي ضبط « أنت فعلت » خلل نحو ما في « أذا » في البيت ، والصواب : « أنت » بإدخال ألف بين المهمزتين .

هذا ، وقد قال المحقق في التعليق على البيت في الحاشية ٢ : « وهذا البيت اعتمد فيه ابن عصفور على ابن جنّي ، وربما كان ابن جنّي واهماً من حيث إنّ الوزن لا يحتمله إلاّ إذا كان مقصده أنّه فصل بالألف التي بعد الهاء » .

وهذا الكلام لا يصح ، فإنّ ليس بعد الهاء في « هذا » ألف في الرسم ولا النطق ، وما أدري كيف يصح الفصل بين همزة الاستفهام والهمزة المقلوبة عن الهاء بألف بعد الهاء ؟! ثمّ إنّ لو كان بعد الهاء ألف لما استقام وزن البيت . وإنّما الوجه في ضبط موضع الشاهد « أذا » كما قدّمت ، وبه يتّزن البيت ، وهو من الطويل ، وتقطيعه :

فقال فريقن آ اذا إذ نحوتم

فعل مفاعيلن فعولن مفاعلن

إلا أنّ هذه الرواية ، كما أسلفت غريبة ، ولم يتّجه لي معناها .

٤٩ - أنشد المؤلف ص ٢٢٦ / س ١ لرجل من يشكر :

لها أشارير من لحمٍ تَمَرَةٌ من الثعالي ووخز من أرائها
وعلق الأستاذ المحقق في الحاشية ١ على نسبة الشاهد : « البيت لأبي كاهل
النمر بن تولب اليشكري في »

قلت : قد أفاد البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية ص : ٤٤٤ -
وهو من مواضع التخريج عند المحقق - أنّ البيت من قصيدة لأبي كاهل
اليشكري والد سويد ، ثم قال ص : ٤٤٦ : « وأنشده صاحب الصحاح في
ثلاثة مواضع : في مادة « تمر » ، ومادة « شر » ، ومادة « وخز » ، وفي
هامشه قيل : هو لأبي كاهل ، وقيل : للنمر بن تولب اليشكري ، وجمع
بينهما العيني فقال : قائله هو أبو كاهل النمر بن تولب اليشكري ، وهذا
غير جيّد منه » .

وبه يظهر أنّ ما حكاه المحقق وهمّ تبع فيه العيني ، وهو من مصادره
في تخريج الشاهد . أمّا ما نقله البغدادي عن هامش الصحاح من قوله :
« وقيل : للنمر بن تولب اليشكري » فلعلّه من تخليط النساخ ، فإنّ
النمر بن تولب عكلي مَضْرِي ، وأمّا « اليشكري » فأبو كاهل ، و
« يشكر » من ربيعة .

٥٠ - أنشد المؤلف ص ٢٢٨ / س ١٢ على إبدال الياء من الحروف

الصحاح :

قامت به تنشد كلّ منشد

فايتصلت بمثل ضوء الفرقد

وقال عقب ذلك : « يريد : فاتّصلت ، فأبدلت التاء الأولى ياءً ... ولما

قلبت الياء الأولى من « فاتصلت » ياءً ساكنة كما أن الياء التي أبدلت منها كذلك ، ثبتت الفتحة قبلها ولم تنقلب كسرة على قياس الياء الساكنة المفتوح ما قبلها .

والظاهر أنّ قوله : « ولما قلبت الياء الأولى » وكذلك قوله : « كما أنّ الياء التي ... » تصحيف وأنّ الصواب : « ... التاء الأولى ... كما أنّ التاء التي ... » .

٥١ - أنشد المؤلف ص ٢٣٤ / س ٢ للشّمّاخ :

وبردان من خالٍ وسبعون درهماً على ذاك مقروطاً من القدّ ماعزُ
وممّا علق المحقق في الحاشية ١ قوله : « ... والبيت للشّمّاخ ضمن
أبيات يصف قوساً اشتراها وعدّد الأشياء التي شراها بها » .
وليس قوله هذا بسديد ، فالشّمّاخ إنّما وصف قوساً أبدع فيها صانعها ثمّ
اضطرّ إلى بيعها ، وهو يعدّد في هذا البيت وأبيات قبله ما ذفّع له ثمناً
لها .

٥٢ - أنشد المؤلف ص ٢٤٧ / س ٢ لابن أحرر :

لم يدرِ مانسج اليرندج قبلها ودراس أعوص دارس متجدّد
وقال عقبه : « اليرندج جلودٌ سود يتخيّل أنها ممّا تنسج ... »
أمّا البيت فصواب إنشاده : « لم تدرِ » إذ هو في صفة امرأة كما في
ديوان ابن أحرر ص ٥٢ (طبع المجمع) .
وأما قوله : « جلود سود يتخيّل ... » فأكبر الظنّ أنه مصحّف وأنّ
صوابه « فتخيّل أنها ممّا يُنسج » ويؤنس بهذا مقاله في بيت لعمر بن
كثوم قبل ذلك : « فتوهم أنّ اليلب من أجود الحديد » وقوله في بيت
لرؤبة فيما بعد : « الأيدع : دم الأخوين ، فتوهم أنّه الزعفران » .

٥٣ - أنشد المؤلف ص : ٢٥١ في شواهد « إبدال المفرد من الجمع ووضعه موضعه حيث لا يجوز ذلك في الكلام » قول الأسود بن يعفر :
 تبينهم ذو اللبّ حين يراهمُ بسيماهم بيضاً لحامهم وأصلعاً
 وقال عقبه : « يريد : وصلعاً »
 ومّا علّق به المحقّق على الشاهد قوله في الحاشية ٣ : « ... وإنا الرواية « وأصلعاً » بصيغة الجمع ، فلا شاهد على ما ذهب إليه ابن عصفور . وفي بعض المصادر : « يبينهم » مكان « تبينهم » .
 أمّا قوله : « وإنا الرواية « وأصلعاً » بصيغة الجمع » فردود ، لأن القياس في « أفعل » أن يكسّر على « فَعَل » ولا يعرف مجيئه على « أفعل » . وقد تبع المحقّق في هذا الوهم ناشري النوادر والمحتسب فقد ضبطاها بضم اللام .
 وأمّا قوله : « وفي بعض المصادر « يبينهم » فهو الرواية الصحيحة في البيت ، وأمّا الرواية الأخرى فتصحيف .

٥٤ - جاء ص ٢٧٤ / س ١٧ مانصه : « ... واحتجاجهم على جواز ذلك بقراءة أهل المدينة وعاصم وأبي عمرو (ثمّ لم تكن فتنهم إلا أن قالوا) بتأنيث « تكن » لأنّ « أن » مذكرة وخبر لكن قد تقدّم على اسمها ، وهو مؤنث »
 وقولسه : « ... وخبر لكن ... » تحريف ، والصواب : « وخبر تكن » ولعله من أغلاط الطبع .

٥٥ - أنشد المؤلف ص ٢٨٢ في شواهد العطف على التوهم قول الشاعر :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإننا معشرٌ نُزل

وقال عقبه : « ألا ترى أنّ « تنزلون » حكمه أن يحذف منه النون للجزم لأنّه معطوف على الفعل المجزوم بأداة الشرط ، وهو « تركبوا » لكنّه اضطرّ إلى رفعه بالنون فاستعمل الرفع بدل الجزم حملاً على « أتركبون » المضمّن معنى « إن تركبوا » لأنّ الفعل المستقيم عنه جائز فيه أن يضمّن معنى الشرط ... »

ولا يخفى أنّ قوله : « لأنّ الفعل المستقيم عنه .. » تحريف وأنّ صوابه : « المستفهم عنه » ولعله من غلط الطبع أيضاً .

٥٦ - ذكر المؤلف ص ٢٩٠ في أمثلة استعمال الاسم للضرورة استعمالاً لا يجوز في سعة الكلام قول الفرزدق :

أتته بمجلوم كأنّ جبينه صلاة ورأسٍ وسطها قد تفلّقا
وقال : « فاستعمل « وسط » في حال إخراجها عن الظرفيّة ، وجعلها مرفوعة بالابتداء ساكنة السين ، وذلك غير جائز في سعة الكلام ، بل حكمها إذا أخرجت عن الظرفيّة أن تستعمل مفتوحة السين فيقال : وسط الدار أحرّ ، وإنّا تسكن تشبيهاً إذا استعملت ظرفاً »

وقوله : « وإنّا تسكن تشبيهاً » تصحيف ، صوابه : « وإنّا تسكن سينها » يعني سين « وسط » .

٥٧ - وقال في الصفحة نفسها : « ومثل ذلك (أي مثل قول الفرزدق) قول عدي بن زيد :

وسَطٌ كاليراع أو سُجّ الجُدِّ سدل يحبو حيناً وحيناً يُنيرُ »
ولا شاهد في البيت على المسألة ، فإنّه جاء بـ « وسط » مفتوح السين على الوجه إذا استعمله اسماً ، والرواية في البيت كما في اللسان « وسط » وديوان عدي ص : ٨٥ : وسَطُه كاليراع

وبهذا يكون مطابقاً لبيت الفرزدق ؛ جعل « وسط » الساكن السين اسماً فأوقعه مبتدأ ، وكان الوجه أن يكون : « وَسَطُه » بالفتح .

٥٨ - جاء ص ٢٩٣ - س ٥ مانصّه : « ... فأضافها لما اضطرّ إلى الضير بدلاً لها من الظاهر .. » والأشبه أن تكون « لها » مقحمة في كلام المؤلف ، ومما يؤنس بذلك مجيء نظائر لهذا التركيب في كلامه على الوجه الذي قدّرت ، انظر ص : ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٩ .

٥٩ - أنشد المؤلف ص ٢٩٣ / س ٧ قول الشاعر - وهو كما في هذا

المطبوع :

وإنّا لنرجو [علاجاً] فيك مثلاً رجّوناه قِدماً في ذويك الأوائل
وعلق المحقق على لفظ « علاجاً » في الحاشية ٢ ، قال : « كذا في الأصل ،
وبها ينكسر الوزن » قلت : الصحيح في إنشاده كما في البحر المحيط ١ :
٢٨١ :

وإنّا لنرجو عاجلاً منك مثلاً رجّوناه قِدماً من ذويك الأوائل

٦٠ - جاء ص ٣٠٠ / س ١٤ مانصّه : « ... ومنه استعمال الفعل
الحرف المشبه له عند الاضطرار .. » وهو كلام سقط منه ما يجلّ به ،
والوجه فيه كما في الارتشاف ٢٥٢ / ب في كلامه على هذا الموضع من
الضرائر : « استعمال الفعل [استعمال] الحرف المشبه له ... »

٦١ - جاء ص ٣٠٧ - س ١٤ ما نصّه : « ألا ترى أن من الأسماء

« مالا ينصرف ، بل يلتزم فيه ضرب واحد من الإعراب »

وقوله : « مالا ينصرف » تصحيف ، صوابه : « مالا يتصرّف »

بقريئة ماتلاه .

ب - القسم الثاني :

ويشتمل على أغاليط الطبع :

الصواب	الغلط	ص / س
الصغاني	الصخاني	٥ / ١٩
عبيد بن معاوية	عبيد بن معاوية	١١ / ٢٠
أَلْبِيَه	أَلْبِيَه	٤ / ٢١
مالي في	مالي من	٩ / ٢١
شَمالات	شِمالات	١٢ / ٢٩
الوِراق	الوِراق	٢ / ٣٣
راضٍ ، رامي	راضي ، رامي	١٢ / ٣٩
تَهالَه	تَهالَه	١٣ / ٤٧
ابن يعيش ٩ : ١٣٨	ابن يعيش ٩ : ٢٣٨	٢ ح / ٥٤
وَأَنها	وَأَنها	٦ / ٨٠
لَايَنعَش	لَايَنعَش	٨ / ٨٢
وَنَصِيَن	وَنَصِيَن	١٠ / ٨٦
رَجَلٌ عَدَلٌ	رَجَلٌ عَدَلٌ	٤ / ٨٧
تَوَلَّجها	تَوَلَّجها	١٢ / ٩١
مَنْ آلَ أَبِي	مَنْ آلَ أَبِي	٥ / ٩٨
دوسر بن ذهيل ، وتكرر ص ٢٤٨	دوسر بن ذهيل	٦ / ١٠٢
أَوْ أَصحاب	أَوْ أَصحاب	٨ / ١٠٥
ويبيض مئتا	ويبيض مئتا	٢ / ١٠٩
عاديًا	عاديًا	١٠ / ١١٧
بِفي من إهداها	بِفي من أهداها	٦ / ١١٩
يكن	تكن	٣ / ١٢٣
ابن أروى	ابن أوى	٤ / ١٢٩
طريق الأَهم	طريق الأَهم	٨ / ١٢٩
إنا على	أنا على	٥ / ١٣٢
الدواب	الدواب	٢ / ١٣٦

الصواب	الغلط	ص / ص
العالي	العالي	٦ / ١٣٦
أبي دواد ، وكذا ص ٣٤٨	أبي داود	١٠ / ١٤٢
كان الوجه	كأنَّ الوجه	٧ / ١٥٣
الزند	الزند	١١ / ١٥٦
قَيْلاقي	قَيْلاقي	٩ / ١٦١
أبو دواد	أبو دؤاد	١٠ / ١٦٦
الخطفي	الخطفي	٣ ، ٢ / ١٦٨
تَكْسباني	تَكْسباني	٩ / ١٦٩
مَنْ أَجلكِ	من أَجلكِ	١٤ / ١٦٩
إِنَّ وأخواتها	أَنَّ وأخواتها	٥ / ١٧٨
وحملها	وحملها	١ / ١٨٠
ابن الشجري ١ : ٢٩٥	ابن الشجري ٢ : ٢٩٥	١ح / ١٨٠
لا أخا له	لا أخاً له	٧ / ١٩٢
كناحت - يوماً - صخرة	كناحت - يوماً - صخرة	٨ / ١٩٣
زادوا « إن »	زادوا « أن »	٦ / ١٩٥
بين قلماً والفعل	بين لماً والفعل	٢ح / ٢٠٢
أنشد أبو عمر	أنشده أبو عمر	٩ / ٢١٨
وحزرة	وحزرة	١٥ / ٢٢٤
الثالي	التالي	٣ / ٢٢٧
والكلى	والكلي	٦ / ٢٢٤
غَمرةً وضحلة	غَمرةً وضحلة	٣ح / ٢٣٤
إذا عدي تعدي	إذا عدي تعدي	١٠ / ٢٣٦
الإفاضة	الإضافة	٢ / ٢٣٧
رَحلي	رجلي	١ / ٢٥٢
إلّا يزيدونهم	ألّا يزيدونهم	١٢ / ٢٦٠
عَرَدت إقدامها	عَوَدت إقدامها	١٢ / ٢٧٢
أَبقل	أَبقل	١٧ / ٢٧٥
السُدْف	السُدْف	١٨ / ٢٨٢
عمر بن لجأ	عمرو بن لجأ	٢ح / ٢٨٦

الصواب	الغلط	ص / س
بأدماء	بأدماء	٣ / ٢٨٧
لما رأى أن لادعه	لما رأى لادعه	٦ / ٣٠٠
الذي لها	الذي لها	١٢ / ٣٠٠
أساوي	أساو	٨ / ٣٠٠ من الحاشية
فجعلها	فجعلها	٥ / ٣٠١
ضمير الشأن أو القصة	ضمير الشأن أو قصة	١٣ - ١٢ / ٣٠٩
لكن فوارس من نعم	لكن فوارس نئم	٤ / ٣١٠